

غرفة صناعة الزرقاء
ملخص لأهم المعوقات التي طرحت خلال لقاء معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين
الثلاثاء الموافق ٢٠١٨/٦/٢٦



أولاً: المعوقات التي طرحتها غرفة صناعة الزرقاء بناء على متابعتها مع القطاع الصناعي في محافظتي الزرقاء والمفرق

الرقم	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
١	<p>تأخر اقامة مدينة الزرقاء الصناعية</p> <ul style="list-style-type: none"> - التأخير الكبير الحاصل على انجاز مدينة الزرقاء الصناعية بالرغم من تخصيص الأرض منذ عام ٢٠٠١ أثر بشكل كبير على الحركة الصناعية في محافظة الزرقاء حيث أبقى الصناعة مبعثرة دون خدمات في ارجاء المحافظة. - هناك طلب العالي من قبل المستثمرين المحليين والاجانب على الاستثمار داخل محافظة الزرقاء. - وجود رغبة حقيقية من الشركات الصناعية الموجودة في مناطق شرق عمان والزرقاء التوسع في مناطق صناعية مخدومة ومنظمة وقريبة كمدينة الزرقاء الصناعية. - تستهدف مدينة الزرقاء الصناعية صناعات ثقيلة ومتوسطة اضافة الى صناعة دباغة الجلود. 	شركة المدن الصناعية الأردنية	ان تطلب الحكومة من شركة المدن الصناعية الأردنية باعطاء أولوية لاقامة مدينة الزرقاء الصناعية على مراحل.
٢	<p>البنية التحتية في منطقة وادي العش الصناعية</p> <ul style="list-style-type: none"> - تعتبر منطقة وادي العش الصناعية في محافظة الزرقاء من المناطق الصناعية الاولى في المحافظة. - تعاني المنطقة من انعدام البنية التحتية والخدمات بالرغم من قربها من مركز العمالة واعتمادها ضمن المناطق التي يشملها قرار تبسيط قواعد المنشأ مع الاتحاد الاوروبي، ووجودها قرب الطرق الخارجية (اتوستراد عمان، طريق جابر الدولي، طريق عمان التنموي) اضافة 	- وزارة الشؤون البلدية	الدعم باتجاه موافقة مجلس الوزراء

الرقم	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
	الى موقع الجمرك الجديد في منطقة الماضونة. - لم تفلح جهود الغرفة في تخصيص مبلغ (٨٣٠) ألف دينار أردني لتحسين البنية التحتية في منطقة وادي العش بتمويل من برنامج البنية التحتية للمحافظات في عام ٢٠١٦، و من ثم اعادة تخصيص المبلغ بقيمة (٥٠٠) ألفا في عام ٢٠١٧ بتنفيذ اي تحسينات على البنية التحتية، و ذلك بسبب أمور ادارية لدى البلدية.	- وزارة التخطيط والتعاون الدولي - بلدية الزرقاء	بإعادة المخصصات وزيادتها لعام ٢٠١٩ لهذه المنطقة لاهميتها الصناعية.
٣	الطاقة والطاقة البديلة - تعتبر فاتورة الطاقة من كلف الانتاج الرئيسية التي أثرت خلال الفترة الأخيرة على تنافسية القطاع الصناعي. - ارتفاع اسعار الكهرباء والمشتقات البترولية الى حدود كبيرة - توجه الصناعات نحو الطاقة البديلة للتخفيف من عبء فاتورة الطاقة - يصطدم باجراءات شركة الكهرباء الادارية وعدم اعطاء الموافقات بحجة عدم السعة على الشبكات. - الوضع الحالي الذي تفرضه شركة الكهرباء الاردنية ساهم في اعاقه التوسع في انشاء مشاريع الطاقة البديلة للشركات الصناعية. - ارتفاع التعرفة الليلية للكهرباء مما يجعلها غير مجدية لتحفيز الشركات على تشغيل وريديات ليلية لتجنب التشغيل في الفترات النهارية الاعلى كلفة. - تعرفه الحمل الأقصى للطاقة الكهربائية في فترات الذروة.	- وزارة الطاقة والثروة المعدنية. - هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن - شركات توزيع الكهرباء الأردنية	- اعطاء اولية للقطاع الصناعي لموافقات مشاريع الطاقة البديلة. - تخفيض التعرفة الكهربائية. الليلية لتكون محفزة للشركات الصناعية لاستحداث وريديات ليلية مما يساهم على تخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية في النهار وضغط الموصلات وغيرها من الايجابيات. - إلغاء فترة الحمل الأقصى بشكل كامل على طوال اشهر السنة دون استثناء.
٤	الاتفاقيات التجارة الحرة - الاتفاقيات التجارة الحرة أثرت بشكل كبير على تنافسية الصناعة الوطنية.		

الاجراء المقترح	الجهة المعنية	المشكلة المطروحة	الرقم
<p>– الغاء اتفاقية التجارة الحرة مع الجمهورية التركية، أو ان يتم وضع قوائم سلبية تتفق ومصالحة الصناعة الوطنية في حال تم مراجعتها والتركيز على الجانب الاستثماري لزيادة الاستثمارات التركية في المملكة.</p> <p>– مراجعة الاتفاقيات الثنائية مع الدول العربية والأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل لتعزيز الصادرات الأردنية لهذه الدول التي تصدر منتجاتها الى المملكة بشكل ميسر.</p>	<p>– وزارة الصناعة والتجارة والتموين.</p>	<p>– تجميد اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا مفيداً للصناعة الوطنية، وخصوصاً أن الصادرات التركية غزت السوق الأردني وأثرت على الصناعة الوطنية وأضعفت من تنافسية المنتجات الاردنية، كما أن الجانب الاستثماري في الاتفاقية لم يفعل على أرض الواقع والقاضي بزيادة الاستثمارات التركية في المملكة.</p> <p>– بينت دراسة حديثة لغرفة صناعة الزرقاء أن الأحداث في سوريا أخرجت من النتائج السلبية لتطبيق الاتفاقية بسبب ازدياد تكاليف الشحن من تركيا الى ميناء العقبة من ثم الشحن الى عمان.</p> <p>– تلتزم المملكة ببنود الاتفاقيات الثنائية مع دول متعددة وخصوصاً الدول العربية عند دخول منتجات هذه الدول الى المملكة، وبنفس الوقت لا تلتزم هذه الدول تجاه الصادرات الاردنية اليها.</p>	
<p>– الغاء موضوع تحديد النسب لاستقدام العمالة الوافدة وتركها للعرض والطلب.</p> <p>– مراعاة خصوصية القطاعات الفرعية داخل القطاعات الرئيسية وعدم تحديد النسب لقطاع كامل.</p>	<p>– وزارة العمل.</p>	<p>موافقات العمالة الوافدة</p> <p>– طريقة وآلية منح الموافقات لاستقدام العمالة الوافدة أضر بالكثير من القطاعات الصناعية، وخصوصاً في القطاعات التي تعاني من شح في العمالة المحلية والمهين غير المرغوبة من العامل الاردني</p> <p>– ساهمت هذه المشكلة بتوقف عدد من خطوط الانتاج او العمل بأقل من الطاقة الانتاجية المعتادة، مما يشكل تحدي رئيسي لها للاستمرار بالعمل.</p> <p>– النسب التي تحددها وزارة العمل هي نسب مطلقة لكل قطاع ولا تأخذ بخصوصية الصناعات والقطاعات الفرعية في كل قطاع.</p> <p>– على سبيل المثال في القطاع الانشائي الأردنيين يرغبون بالعمل في شركات صناعة الانابيب وشركات تشكيل المعادن وشركات الحديد، ولا يرغبون بالعمل في شركات (المحاجر، مناشير الحجر والرخام، معامل الطوب والبلاط، شركات تجميع وكبس السكراب والمعادن) وبنفس الوقت تلتزم وزارة العمل كامل القطاع بنفس نسبة العمالة الوافدة.</p>	٥

الاجراء المقترح	الجهة المعنية	المشكلة المطروحة	الرقم
<p>– تخفيض الضرائب على القطاع الصناعي لا زيادتها مما يساهم في توليد المزيد من الدخل القومي وتعزيز الاقتصاد الكلي.</p> <p>– تعويض القطاع الصناعي عن انتهاء برنامج اعفاء أرباح الصادرات.</p> <p>– دراسة الأثر الاقتصادي و ليس المالي للضرائب ومراعاة العبء الضريبي الحاصل على القطاع الصناعي.</p>	<p>– وزارة المالية.</p> <p>– دائرة ضريبة الدخل والمبيعات</p>	<p>التشريعات الضريبية والقرارات الضريبية</p> <p>– التشريعات الضريبية والقرارات الضريبية التي أُقرت في الفترة الأخيرة أضرت كثيراً بالاقتصاد الكلي، لكونها لم تحقق الإيرادات التي تستهدفها الحكومة، وازدعت من القدرة الشرائية للمواطن، وخفضت من انتاجية الصناعة الوطنية لانخفاض الطلب العام وزيادة معدلات الركود في الاسواق.</p> <p>– القرارات لم تراعى العبء الضريبي الحاصل على القطاع الصناعي، حيث تم فرض ضرائب مبيعات ومن ثم اقتراح مشروع لزيادة نسب ضريبة الدخل، وفي نهاية العام انتهاء برنامج اعفاء أرباح الصادرات.</p>	٦
<p>– إيجاد حلول وآليات تساعد على ضخ التمويل في الاقتصاد بطريقة آمنة وخصوصاً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.</p> <p>– زيادة الضمانات الحكومية المقدمة للبنوك ومؤسسات التمويل بشروط ميسرة وسهلة تقدمها البنوك المحلية.</p> <p>– انشاء مؤسسة تمويل متخصصة بالصناعة فقط كبنك الانماء الصناعي سابقاً.</p>	<p>– رئاسة الحكومة</p> <p>– البنك المركزي الاردني</p>	<p>– يعتبر التمويل من العناصر الرئيسية التي تساهم في زيادة معدلات الاستثمار.</p> <p>– التشدد في منح الائتمان من قبل البنوك المحلية يؤثر على التوسع في المشاريع الانتاجية بشكل رئيسي وبالتالي التنمية الاقتصادية وتحسين فرصة استحداث الوظائف في الاقتصاد.</p> <p>– تشير ارقام البنك المركزي الى تواضع ارقام التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الصناعي مقارنة بالقطاع الخاص ككل.</p> <p>– بلغت قيمة الودائع البنوك الاردنية نهاية عام ٢٠١٧ ما يقارب (٣٣,١) مليار دينار، وبلغ الائتمان الممنوح من البنوك الأردنية للقطاع الخاص ما قيمته (٢٤,٧) مليار دينار، وبلغت حصة القطاع الصناعي (٢,٧) مليار دينار فقط وبنسبة ١١% تقريباً.</p> <p>– تشدد البنوك في منح الائتمان وكثرة الضمانات أدت الى احجام الشركات الصناعية عن الاقتراض وخصوصاً الشركات الصغيرة والمتوسطة لعدم قدرتها على تقديم مشروعاتها بطريقة تساعد على الحصول على التمويل.</p>	٧

ثانياً: المعوقات التي طرحتها الشركات الصناعية خلال المداخلات

الرقم	اسم الشركة	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
١	- شركة الباحة لانتاج الصودا والكلورين	- بالرغم من الشركة استثمار عراقي ضخم، وتصل فاتورة الكهرباء الشهرية لحوالي ٥٠٠ الف دينار اردني، لم تحصل الشركة على موافقات من شركة الكهرباء لمشروعها الخاص بتوليد الطاقة الكهربائية من الطاقة الشمسية بحجة عدم وجود سعة على الشبكة. - تحاول الشركة الحصول على رخصة لحفر بئر ماء لتوفير من كلف الانتاج العالية.	- وزارة الطاقة والثروة المعدنية. - هيئة تنظيم قطاع الطاقة والمعادن - شركات توزيع الكهرباء الأردنية. - وزارة المياه والري	- الموافقة فوراً على تركيب مشروع الطاقة البديلة للشركة وللشركات الاخرى المنتظرة، حيث يمكن لشركة الكهرباء ايجاد حلول لعمليات الربط. - موافقة وزارة المياه والري على رخصة حفر بئر ماء للشركة.
٢	- شركة المهرة لصناعة المواد الغذائية	- عدم حصول الشركة على موافقات من شركة الكهرباء الاردنية بحجة عدم السعة		
٣	- الرواد لصناعة الاسمدة - شركة العابد لصناعة الاسمدة	- عدم السماح للشركات الاردنية بتصدير الاسمدة الى اليمن	- وزارة الصناعة والتجارة والتموين	- الطلب من الحكومة التواصل مع الجهات المعنية في دول التحالف العربي للسماح لمنتجات الاسمدة بالدخول الى السوق اليمني بضمانة الحكومة الاردنية بمحتويات الشحنات المصدرة
٤	- شركة جرين هاس لصناعة الاسمدة	- اجراءات وزارة الزراعة عند استيراد شركات الاسمدة لمدخلات الانتاج وهي: - أخذ اذن تسليم لمدخلات الانتاج عند استيرادها من مديرية الحراج	- وزارة الزراعة	- توكيل مهمة اصدار اذونات التسليم لمديريات الزراعة في المحافظات. - ايجاد آلية لترصيد الكميات من مدخلات الانتاج لأخذ موافقات التسليم

الرقم	اسم الشركة	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
		<p>في الكمالية على طريق السلط.</p> <p>- عند ادخال مدخلات الانتاج والتخليص عليها ووصولها المصنع، تقع مسؤولية ايصال العينات التي تم أخذها مسبقاً من مندوب الزراعة على الشركة فتقوم بمراجعة مديرية الحراج مرة اخرى وتقوم مديرية الحراج بارسال العينات من خلال الشركة ايضا الى مختبرات البقعة ومختبرات هيئة الطاقة الذرية بشفا بدران.</p> <p>- موقع الشركة في المفرق وتقوم بهذه العملية مرة او مرتين شهرياً.</p>		<p>مرة واحدة بالسنة تنتهي عند انتهاء الرصيد.</p> <p>- اعتماد مختبرات أخرى في المحافظات كمختبرات جامعة آل البيت والجامعة الهاشمية للتسهيل على الشركات</p>
٥	- شركة الجزيرة الزراعية	<p>- تغول المولات والاسواق التجارية الكبيرة على الشركات الصناعية، وحجز قيمة كبيرة من السيولة، حيث ان الشركات مجبرة على تصريف منتجاتها.</p> <p>- وجود قضية نصب من قبل احد اصحاب المولات على عدد كبير من الشركات المحلية.</p>	<p>- وزارة العدل</p> <p>- وزارة الصناعة والتجارة والتموين</p>	<p>- الاسراع في اتخاذ الاجراءات القضائية ضد المولات التجارية التي لا تلتزم بتسديد دفعاتها للشركات الصناعية، والاسراع في اجراءات جلب الاشخاص الذين يقومون بالاحتيال بمبالغ كبيرة على الشركات الصناعية عن طريق الانترنت.</p>
٦	- شركة الهندسية القناديل	<p>- تهميش منطقة وادي العش الصناعية وتحويلها الى مكب للنفايات والسكراب.</p> <p>- عدم قدرة الاجهزة المعنية من</p>	<p>- وزارة الشؤون البلدية</p> <p>- بلدية الزرقاء</p>	<p>- طلب وزارة الشؤون البلدية من بلدية الزرقاء وضع منطقة وادي العش على</p>

الرقم	اسم الشركة	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
		<ul style="list-style-type: none"> - اتخاذ اجراء ضد المخالفين على مدخل المنطقة الصناعية في وادي العش. - اهمال كبير من قبل بلدية الزرقاء للخدمات في المنطقة 	<ul style="list-style-type: none"> - محافظة الزرقاء 	<ul style="list-style-type: none"> - اولوياتها. - والطلب من الجهات المعنية في المحافظة والاجهزة المعنية من ازالة الاعتداءات على الطريق العام وعلى مدخل منطقة وادي العش الصناعية.
٧	شركة مصانع الخميرة	<ul style="list-style-type: none"> - تعدد الجهات الرقابية على التي تقوم بالتفتيش على القطاع الصناعي بالرغم من وجود لجنة التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي المعنية بالتفتيش على المصانع الغذائية. - وجود بعض الاعضاء في لجنة التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي الذين اصبح دورهم يبتعد عن دور الارشاد والتوعية الى دور المخالف والمعاقب. - عدم انجاز مشروع محطة معالجة المياه الصناعية بالرغم من تخصيص الحكومة لقطعة أرض والتعهد بالمساهمة في تكاليف الانشاء سابقاً. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصناعة والتجارة والتموين - لجنة التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي 	<ul style="list-style-type: none"> - حصر التفتيش في المصانع الغذائية بلجنة التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي. - التاكيد على الدور التوعوي والارشادي للجنة التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي. - الاسراع في اقامة محطة لمعالجة المياه الصناعية لتمكين الشركات التي يتولد لديها كميات مياه صناعية كبيرة من الاستفادة من قدرات المحطة.
٨	شركة التنقيب للصناعات الانشائية	<ul style="list-style-type: none"> - منافسة منتجات الحجر والرغام المستورد من الصين ومصر للمنتج الاردني بالرغم من وجود منتجات كثيرة غير مطابقة للمواصفات. 	<ul style="list-style-type: none"> - وزارة الصناعة والتجارة 	<ul style="list-style-type: none"> - التشديد على المنتجات المستوردة لاختصاصها للمواصفات والمقاييس

الاجراء المقترح	الجهة المعنية	المشكلة المطروحة	اسم الشركة	الرقم
<p>بشكل كامل.</p> <p>- وجود آلية لاثبات ان المنتجات المستوردة من الدول العربية وخصوصا من جمهورية مصر العربية بأنها من منشأ عربي.</p> <p>- تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل مع الدول العربية.</p>	<p>والتموين</p> <p>- مؤسسة المواصفات والمقاييس</p>	<p>- تدخل المنتجات المصرية من الرخام والجرانيت بدون جمرك ضمن اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى بالرغم من انها من منشأ غير عربي.</p> <p>- عدم قدرة المصانع الاردنية من منافسة المنتجات المستوردة من الرخام والجرانيت لارتفاع الكلف المحلية ودخول المستورد من الدول العربية بدون جمارك وانخفاض كلف الانتاج في الدول العربية.</p>		
<p>- استثناء شركات الحجر والرخام، ومعامل الطوب والبلاط وشركات جمع وكبس السكراب من تحديد نسب العمالة.</p>	<p>- وزارة العمل</p> <p>- وزارة الصناعة والتجارة والتموين</p>	<p>- وجود نقص حاد في العمالة المحلية والاجنبية للعمل على خطوط الانتاج.</p> <p>- تعمل معظم شركات الحجر والرخام باقل من طاقتها الانتاجية لعدم سماح وزارة العمل باستقدام عمالة من جمهورية مصر العربية وتحديد هذه الشركات بنسب لا تتفق مع طبيعة عمل هذه الشركات.</p>	<p>- شركة الامتياز للحجر والرخام</p>	٩
<p>- اصدار تعليمات مكتوبة بالية التفتيش على مصانع المعسل وتطويرها بطريقة تليق بالشركات</p>	<p>- وزارة المالية</p> <p>- دائرة الجمارك</p>	<p>- تغول موظفي الجمارك عند التفتيش على مصانع المعسل، والتفتيش بطريقة عسكرية دون مراعاة لسمعة المصنع او العاملين فيه.</p> <p>- اصدار مخالفات كثيرة من قبل</p>	<p>- شركة الشرق الاوسط للمعسل</p> <p>- شركة عبد الله مراد</p>	١٠

الرقم	اسم الشركة	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
		<p>موظفي الجمارك لمصانع المعسل دون وجه حق وذلك لغايات المكافآت.</p> <p>- يتم اصدار مخالفات لشركات المعسل في المنطقة الحرة من قبل موظفي الجمارك عند وجود كميات لمنتجات معبأة في عبوات لعملاء الشركات في دول أخرى بالرغم من أن هذه العبوات تدخل ادخال مؤقت وتُصدر مباشرة من المنطقة الحرة، وهذه المعوقات أثرت على توسع المصانع وانخفاض تشغيل العمالة.</p>	<p>- دائرة ضريبية الدخل والمبيعات</p>	<p>الصناعية وعدم ارباك العاملين واصحاب الشركات عند التفتيش وخصوصا ان معظمه يتم بصورة فجائية دون ترتيب مسبق.</p> <p>- وجود مرجعية او مستشار جمركي في دائرة الجمارك او وزارة الصناعة والتجارة والتموين كطرف ثالث معني بمراجعة اجراء اي موظف جمارك عند مخالفة شركات المعسل عند شعورها بالظلم والاجحاف من هذا الاجراء.</p>
١١	- شركة نور الجزيرة الفنية	<p>- احياء صناعة الصوف الصخري في المملكة وخصوصا مع تغير تكنولوجيا التصنيع، حيث ان خطوط الانتاج الحديثة يمكن تصميمها بحيث تكون موفرة للطاقة.</p>	<p>- هيئة تشجيع الاستثمار - وزارة الصناعة والتجارة والتموين</p>	<p>- توجيه المستثمرين للاستثمار في مشاريع انتاج الصوف الصخري.</p>
١٢	- الشركة العالمية للكواشف الطبية	<p>تقدمت الشركة لعطاء وزارة الصحة الخاص بالكواشف الطبية، وجميع الشروط تنطبق على الشركة، لكن لجنة العطاءات في وزارة الصحة مصررة على ارساء العطاء على المنتج الاجنبي، وتم التواصل مع معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين السابق، وقام مشكوراً بالاتصال بمعالي وزير الصحة الذي</p>	<p>- وزارة الصناعة والتجارة والتموين - وزارة الصحة</p>	<p>- الطلب من وزارة الصحة الالتزام بالشراء من المنتج المحلي واعطاءه افضلية الـ ١٥% في العطاءات المحلية، وخصوصا ان</p>

الرقم	اسم الشركة	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
		طلب من الشركة تحديد موعد مع مكتبه، غير انه ولغاية الآن تطلب الشركة موعد من معالي وزير الصحة دون جدوى.		منتجات الشركة مطابقة لشروط العطاء.
١٣	- شركة مصانع الالبان الاردنية	- ازدواجية تحصيل ضريبة المبيعات وعدم قدرة الشركات على استرداد هذه الضرائب، فشركات الالبان على سبيل المثال لديها مزارع ومدخلات الانتاج عليها ضريبة مبيعات بقيمة ١٠% ليتم انتاج الحليب الذي يدخل في صناعة الالبان وتباع منتجاته النهائية بضريبة مبيعات ١٠% كذلك.	- دائرة ضريبة الدخل والمبيعات	- فرض ضريبة المبيعات على المنتج النهائي من خلال دراسة معادلة سلسلة القيمة المضافة لمنتجات الالبان لتجنب وجود ازدواج في تحصيل ضريبة المبيعات.
١٤	- شركة ابو شقرة الصناعية	- الافضلية في العطاءات الحكومية بنسبة ١٥% لا تتناسب مع حجم الدعم الذي تقدمه الدول الاخرى للشركات الصناعية فيها والتي تنافس المنتج الاردني.	- رئاسة الحكومة - وزارة الصناعة والتجارة والتموين	- زيادة الدعم الفني والتقني والمالي المقدم للشركات الصناعية الاردنية لتمكينها من المنافسة محلياً ودولياً.
١٥	رتاج للصناعات الدوائية	- مساواة الاعفاءات الضريبية داخل وخارج المناطق التنموية التي تم اقرارها مؤخراً ساهم في اضعاف فرص الاستثمار في المناطق التنموية لعدم وجود ميزة اضافية تدفع بالمستثمرين بالاستمرار	- وزارة الصناعة والتجارة	- التراجع عن مساواة الاستثمارات خارج وداخل المناطق التنموية فيما يتعلق بالاعفاءات الضريبية حسب وجهة نظر الشركة.

الرقم	اسم الشركة	المشكلة المطروحة	الجهة المعنية	الاجراء المقترح
		<p>بالعمل داخل المناطق التنموية.</p> <p>- لا يوجد شراكة حقيقية بين القطاع العام والخاص وخصوصا فيما يتعلق بالتشريعات الضريبية.</p> <p>- الجمعيات الصناعية تضعف من دور غرفة الصناعة.</p>	والتموين	<p>- ان تقوم الحكومة بمشاورة القطاع الصناعي في كل القوانين التي تخص القطاع قبل اقرارها.</p>
١٦	- شركة مياس الشهندر	<p>- ارتفاع اسعار الاراضي بشكل مبالغ فيه في المناطق التنموية بشكل عام والمنطقة التنموية في المفرق بشكل خاص والتي لا تتناسب اسعار الاراضي مع الخدمات الموجودة في المنطقة.</p>	- منطقة الملك حسين التنموية / المفرق	<p>- اعادة تقييم اسعار الاراضي في المنطقة التنموية وتحسين الخدمات المقدمة في المنطقة التنموية بما يتناسب مع اسعار الاراضي.</p>
١٧	- الريادية والتعبئة والتغليف	<p>- عدم انجاز المدينة الصناعية في محافظة الزرقاء ساهم في تشتت الشركات الصناعية في مناطق متعددة تفتقر الى الخدمات.</p> <p>- عدم استقرار التشريعات الضريبية يساهم في خفض الاستثمارات الاجنبية والتأثير على استمرار الاستثمارات الحالية.</p>	<p>- هيئة الاستثمار</p> <p>- وزارة المالية</p> <p>- وزارة الصناعة والتجارة والتموين</p> <p>- شركة المدن الصناعية</p>	<p>- الاسراع في انجاز المدينة الصناعية والبدء في تنفيذ المرحلة الاولى منها.</p> <p>- وضع اطار زمني يتعلق بالمدة اللازمة لتغير اي تشريع ضريبي مما يساهم في مساعدة المستثمرين على التخطيط السليم للاستثمار في المملكة.</p>

الاجراء المقترح	الجهة المعنية	المشكلة المطروحة	اسم الشركة	الرقم
<p>- زيادة الدعم الفني والتقني والمالي المقدم للشركات الصناعية الاردنية لتمكينها من المنافسة محلياً ودولياً.</p>	<p>- وزارة الصناعة والتجارة والتموين - هيئة الاستثمار</p>	<p>يواجه قطاع الصناعات البلاستيكية في المملكة كلف انتاج عالية بسبب ارتفاع اسعار الطاقة، حيث ان ارتفاع كلف الانتاج ادى الى انخفاض تنافسية الصناعات البلاستيكية المحلية مقارنة بالمستورد، واصبحت شركات كثيرة في قطاع الصناعات البلاستيكية تتعرض للخسارة سنوياً.</p>	<p>- الظلال للصناعات البلاستيكية</p>	١٨
<p>توفير حماية اكبر لمنتج مركز الطماطم المنتج محلياً.</p>	<p>- وزارة الصناعة والتجارة والتموين</p>	<p>منافسة مراكز الطماطم المستوردة من الخارج وخصوصاً من جمهورية مصر العربية لمراكز الطماطم المنتجة في المملكة وخصوصاً الفرق الكبير في السعر بسبب ارتفاع كلف الانتاج محلياً</p>	<p>- شركة شفا للصناعات الغذائية</p>	١٩